الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.48

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
4 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونتشيك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية:

السيد كوزنستوف

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٦٧ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

البند ١٧٠ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-36242 (A)

*0436242*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

**تنظيم الأعمال**

١ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجّهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من القائم بأعمال رئيس الجمعية العامة (A/C.5/58/1/Add.4) تبلغه بأن الجمعية العامة قررت أن تسند إلى اللجنة البند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون ''تعيين عضو في لجنة الخدمة المدنية الدولية'' والبند ١٧٠ من جدول الأعمال المعنون ''تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي''.

**البند ١٦٧ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار** (A/58/788 وA/58/806)

٢ - **السيدة بولار** (مدير شعبة تمويل حفظ السلام): عرضت تقرير الأمين العام المتضمن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/788). وقالت إن مجلس الأمن قد أنشأ بقراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة أوّلية مدتها ١٢ شهراً من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وطلب من الأمين العام نقل السلطة من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣ - وقالت إن مجموع الاحتياجات من الميزانية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بلغت ١٠١ مليون و ٢٠٠ ٦١ مليون دولار للفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ومبلغ ٢٠٠ ٢٩٣ ٤٠١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وهو مبلغ يغطي تكاليف موظفي العملية وأصولها ونقل المعدات بقيمة إحلال ١٢,٥ مليون دولار من مخزونات الانتشار الاستراتيجي. وقد طُلب من الجمعية العامة أن تتخذ الإجراءات المبيَّنة في الفقرة ١٠٢ من التقرير بما في ذلك إنشاء حساب خاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واعتماد وتقدير المبالغ اللازمة لإنشاء وصيانة العملية.

٤ - **السيد كوزنتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/806) وقال إن جملة طلبات الموارد وهي ٤٠٠ ٣٥٤ ٥٠٢ دولار تشمل مبلغ ٣٠٠ ٩٤٣ ٤٩ دولار الذي خصصته اللجنة الاستشارية من قبل. وأوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتمادات المقترحة للفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمبلغ ١٠٠ ٦٩٣ ٤ دولار ليصل إلى ١٠٠ ٣٦٨ ٩٦ دولار. كما أوصت بتخفيض الاعتمادات المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بنسبة ٥٠ في المائة ليصبح ٦٠٠ ٦٤٦ ٢٠٠ دولار لتغطية الاحتياجات للشهور الستة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ووفقاً للفرع أولاً، الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ فقد طلبت تقديم ميزانية منقحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ عندما يكون تحديد الاحتياجات الفعلية أسهل في ضوء المعلومات المستكملة عن الشواغر والتقدم المحرز في تبسيط الهيكل التنظيمي للعملية والتوقيع على مذكرات التفاهم.

٥ - وقال إن اللجنة الاستشارية أشادت بالأمانة العامة لإعطائها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إطاراً واضح المعالم قائماً على النتائج، ولجهودها في سبيل مواءمة عناصر

العملية والإنجازات المتوقعة مع الولاية الممنوحة في قرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) ورحّب بالتوقيع الوشيك على اتفاق حالة القوات ولكنه لاحظ أن حالة المفاوضات على مذكرات التفاهم ليست مشجعة بالقدر نفسه لأن أيّاً منها لم يوقَّع حتى الآن. وفي ضوء هذه الحالة والارتفاع الراهن في معدلات الانتشار المتأخر للأفراد العسكريين، أوصت اللجنة الاستشارية بتعديل صاعد لعوامل الانتشار المتأخر للموظفين العسكريين للفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية وجدت أن الهيكل التنظيمي المقترح للعملية الجديدة جاء مجزَّأً ومثقلاً بدرجة عالية ولذا فقد طلبت إجراء استعراض للبحث في كيفية تبسيطه بالجمع بين الوحدات الصغيرة وإلغاء بعض الوظائف من الفئة العليا. كما أوصت باستخدام عوامل للانتشار المتأخر أقل تفاؤلاً بالنسبة للأفراد العسكريين وغيرهم من أجل بدء مرحلة العمل في الفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في ضوء الارتفاع الحالي في معدلات الشواغر.

٧ - وبعد مناقشة مستفيضة مع ممثلي الأمين العام خلصت اللجنة الاستشارية إلى أن الهيكل التنظيمي المقترح للبعثة لا يبدو أنه يدعم إنشاء وظيفة ثانية لوكيل ممثل خاص، وعلى الأقل لا تكون بمستوى وظيفة أمين عام مساعد. ولذلك أوصت بأن تُعتمد وظيفة وكيل ممثل خاص لتنسيق المساعدات الإنسانية والإنعاش والتعمير من الفئة مد-٢ رهناً بإجراء استعراض شامل.

٨ - وأعربت اللجنة الاستشارية عن قلقها لقلة الاهتمام بكيفية ملاءمة الخلية المشتركة لتحليل البعثة مع خطة تعزيز الأمن والسلامة لعمليات الأمم المتحدة وموظفيها ومقارها على مستوى المنظومة. ولذا فقد أوصت بعدم إنشاء الخلية في الوقت الراهن وبأن تُبحث المسألة في سياق التقرير الشامل للأمين العام عن تعزيز الأمن المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

٩ - وكانت اللجنة الاستشارية قد طلبت من العملية بذل جهودها للسيطرة على مصاريف السفر لديها حيث اعتبرتها مرتفعة. كما طلبت إلى الأمانة العامة تحليل خبرات البعثات في مجال تنفيذ المشاريع السريعة الأثر وبحث تطبيق نسب قياسية للسيارات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات، وأن تقدّم تقريراً عن نتائجها في التقرير المجمل التالي للأمين العام عن عمليات حفظ السلام.

١٠ - وفيما يتعلق بإدارة الموجودات لاحظت اللجنة الاستشارية أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تُزمَع أن تشطب في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مقداراً كبيراً من المعدات التي سبق تحويلها إليها من بعثات أخرى. وفهمت اللجنة أن الإمدادات ومخزونات الانتشار الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي قد نفدت وأن مهلة الشراء الطويلة يمكن أن تؤخِّر نشر العملية. فالمعدات من قبيل أجهزة تكييف الهواء والحواسيب ينبغي مع ذلك أن تكون متوافرة على الفور في المخازن في جميع أنحاء العالم. وقد استعرضت إدارة عمليات حفظ السلام مسألة مكيفات الهواء التي نُقلت من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بناءً على طلب اللجنة الاستشارية. وخلصت إلى أنها ليست بحاجة إلى الاستبدال في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولذا أوصت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات من الموارد في بند المرافق والبنى الأساسية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ينبغي أن تُخفض بمقدار ٢١٨ ٥٠٠ دولار.

١١ - كذلك نظرت اللجنة الاستشارية في التعاون السوقي بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والبعثات الأخرى

كبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعلنت نتائجها في المرفق الرابع بتقريرها.

**البند ١٧٠ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي** (A/58/802 وA/58/811)

١٢ - **السيدة بولار** (مدير شعبة تمويل حفظ السلام): عرضت تقرير المدير العام عن الميزانية المؤقتة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (A/58/802) وقالت إن مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤) أذن بالعملية لفترة أوّلية قدرها ستة أشهر اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بقصد تجديدها لفترات أخرى.

١٣ - وتبلغ الميزانية المؤقتة لتمويل الاحتياجات العاجلة للعملية ٤٠٠ ٤٢١ ٥٨ دولار للفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ومبلغ ٥٠٠ ٢٦٧ ١٤٥ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وروعي في ذلك موظفو العملية ونقل المعدات بقيمة إحلال مقدَّرة ١١,٧ مليون دولار من مخزونات الانتشار الاستراتيجي.

١٤ - وطُلب من الجمعية العامة أن تتخذ الإجراءات المبينة في الفقرة ٣١ من التقرير، وهي إنشاء حساب خاص لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وتخصيص وتقدير المبالغ اللازمة لإنشاء وصيانة العملية.

١٥ - وسوف تُعرض الميزانية الكاملة للعملية بما فيها الأُطُر القائمة على النتائج على اللجنة الاستشارية الاستعراضية وعلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والخمسين لبحثها.

١٦ - **السيد كوزنتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/58/811) وقال إن الوضع فيما يتعلق بالميزانية المؤقتة المقترحة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي مماثل لوضع الميزانيات المؤقتة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي اللتين نظرت فيهما اللجنة في جلستها ٤٧. ولذا اقترحت اللجنة الاستشارية تناولها بأسلوب مماثل وأحالت اللجنة إلى الملاحظات الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريرها عن الميزانية المؤقتة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وعن الميزانية المؤقتة لبعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (A/58/809) وهو ما ينطبق أيضاً على عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة سلطة التزام إجمالية بمبلغ ٩٠٠ ٠٤٣ ١٥٦ دولار شاملة المبلغ الذي سبق للجنة الاستشارية أن أذنت به وتقدير ذلك المبلغ لعملية الأمم المتحدة في بوروندي.

١٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت نيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن البندين ١٦٧ و ١٧٠ من جدول الأعمال فقالت إن المجموعة الأفريقية تدرك أن الميزانيات المقترحة أُعدت في وقت قصير لأن مجلس الأمن لم يُنشئ بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلا في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤. كما أن المجلس قد خصص سلسلة كبيرة من المهام للعملية، ولذا اضطلعت الجمعية العامة بمسؤولية جماعية عن التأكد من تلقي العملية موارد بشرية ومالية كافية للوفاء بولايتها.

١٨ - وأعربت المجموعة الأفريقية عن أسفها لأن الميزانية أُعدت ونظرت فيها اللجنة الاستشارية في وقت لم يكن مسؤول إداري كبير قد عُيِّن بعد للعملية. وربما كان لهذا الوضع تأثير سلبي على إعداد الميزانية وتقديمها وعلى المبررات

التي أُعطيت للجنة الاستشارية. وحثت المجموعة مثلما حثت اللجنة الاستشارية الأمانة العامة على التأكد دائماً من شغل وظيفة رئيس شؤون إدارية كمسألة ذات أولوية في المراحل الأولى من إنشاء أي بعثة جديدة.

١٩ - واستطردت قائلة إن المجموعة تشير مع القلق إلى أن اللجنة الاستشارية قد أوصت باعتماد ميزانية للعملية تقل بنسبة ٥٠ في المائة عن الميزانية المقترحة من الأمين العام. فقد استنتجت من التفسير الغامض الذي قدمته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٤٥ من تقريرها (A/58/806) أنها عجزت عن تحديد الاحتياجات الفعلية للعملية وأن مواصلة النظر في المسألة تعتمد على التقدم المحرز في تبسيط الهيكل التنظيمي، وتوقيع مذكرات التفاهم، وتوافر معلومات مستكملة عن الشواغر. كما لم يكن من الواضح كيفية إجراء التخفيضات المقترحة في الفقرات ٢١ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٠ و٣٢ و ٤٢ و ٤٥ المتعلقة بالتخفيض بنسبة ٥٠ في المائة الموصى به في الفقرة ٤٥ من التقرير.

٢٠ - وأضافت أن البارامترات العريضة لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واضحة وإطار الميزنة القائمة على النتائج والتكلفة القياسية المُستخدم في شتى الحسابات ينبغي أن يفضي إلى ميزانية معقولة. ولذا فالمجموعة تُعرب عن قلقها إزاء النهج الكاسح للتوصية الوارد في الفقرة ٤٥ من التقرير الذي لم يوفِّر في حالة عدم وجود تفسيرات واضحة الضمانات الضرورية بألا يؤثر التخفيض تأثيرا سلبياً على أداء العملية، والإحلال السريع للمعدات المقدمة إلى العملية من عمليات أخرى لحفظ السلام في المنطقة، ودفع مستحقات البلدان المساهمة بقوات. فينبغي أن تقدم الأمانة العامة إيضاحات أخرى وأن تبذل قصارى جهدها في المستقبل لتزويد اللجنة الاستشارية بالمبررات الكاملة والمعلومات الكافية لتيسير النظر في ميزانيات حفظ السلام.

٢١ - وقالت إن المجموعة ليست مقتنعة تماما بالمنطق الذي قدمته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٨ من تقريرها لتبرير تخفيض رتبة وظيفة من وظيفتي وكيل المثل الخاص. فالمهام المسندة لذلك الفرد بالغة الأهمية لنجاح و لاية العملية ولذا ينبغي ألا يعتمد مستوى الوظيفة على عدد موظفي الدعم فحسب بل وعلى المهام المسندة إليها.

٢٢ - ومضت قائلة إن الأمين العام أبلغ مجلس الأمن مؤخرا عن عدد المشردين داخلياً واللاجئين والمجتمعات المضيفة المتضررة وتدهور نُظم الصحة العامة والتعليم وتراجع النشاط الاقتصادي وأزمات الأغذية ووجود أزمة إنسانية خطيرة في كوت ديفوار. وذلك يؤكد اعتقاد المجموعة بأن وظيفة وكيل المثل الخاص ينبغي أن تُنشأ على المستوى الملائم من أجل تعزيز التنسيق بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وسائر أصحاب المصلحة في تلك المجالات الهامة. فلا يمكن أن يحل سلام دائم دون تنمية، ولا تنمية دون سلام.

٢٣ - وأشارت المجموعة إلى تعليقات اللجنة الاستشارية في الجزء الأخير في الفقرة ١٣ من تقريرها وهي ترحب بأي تفسير لمضمونها. فالعملية بالغة الأهمية لتنفيذ اتفاقي لينـاس- مركوسيس وأكرا الثاني ولذا ترجو المجموعة ألا تعوق الشواغل المشروعة الأخرى التي أشارت إليها اللجنة الاستشارية التمثيل الناجح بولاية العملية. فينبغي أن تكفل الأمانة العامة أن توفر الميزانية المقبلة المقدمة معلومات كافية وأن تعكس إعادة النظر في الهيكل التنظيمي التي طلبتها اللجنة الاستشارية. وفي غضون ذلك ينبغي أن تبذل قصارى جهدها لضمان الانتشار الكامل للوحدات العسكرية وتعيين الموظفين المدنيين.

٢٤ - واستطردت قائلة إن مجلس الأمن اتخذ قراراً طال انتظاره بالنسبة لإنشاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي وتثق المجموعة الأفريقية بأن نشر موظفي الأمم المتحدة يعيد السلام ويقيم المصالحة في ذلك البلد.

٢٥ - وتلاحظ المجموعة عزم اللجنة الاستشارية على استعراض ميزانيات البعثات الجديدة ومنها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية وتحث الأمانة العامة على أن تزودها بوثائق ميزانية منقحة مع كل المعلومات المطلوبة في وقت مبكر من تلك الدورة، كي تستطيع اللجنة الخامسة أن تستعرض حين ذاك جميع الميزانيات معاً قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٦ - **السيد أجيمان** (غانا): التمس توضيحات لأخر جملة في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لأن من غير الواضح ما إذا كانت اللجنة الاستشارية ترى أن وكالات الأمم المتحدة في بلدان الإقليم أم البلدان في الإقليم نفسها هي التي لم تشترك بالكامل في تعزيز التعاون الإقليمي. فإذا كان رأي مجلس الأمن بأن بلدان الإقليم هي التي ينبغي أن تتعاون بشكل أكمل هو الرأي المناسب في سياقه السياسي الواضح، يصبح تعليق اللجنة الاستشارية، إذا كان يشير حقاً إلى بلدان الإقليم، غير ملائم في السياق الإداري لتعليقها، وينبغي تسجيل التصويب اللازم.

٢٧ - **السيد كوزنيتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الجملة الأخيرة من الفقرة ١٣ من تقريرها يتعلق بالتعاون بين مختلف بعثات حفظ السلام في الإقليم من أجل زيادة فعالية مراقبة الحدود. وتلك القضية قد نوقشت في عدد من اجتماعات قادة القوات ومديري بعثات حفظ السلام في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار. وهو يعتذر إذا كانت صياغة التقرير جاءت غير واضحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

ذ